اللجوء في مصر: تحديات راهنة ومخاوف مستقبلية 05

د. سيد فارس: المجتمع المصري ليس قاسيا وإنما مأزوم 02

بالمستندات: التعدي على منطقة الأديرة المطمورة الأثرية 03

التوطين الصامت على شواطئ البحر الأحمر

شواطيء البحر الأحمر

فى خضم الجدل الدائر حول توطين بعض الجنسيات العربية والأفريقية داخل مصر، يبدو أن هناك ملفًا آخر أكثر هدوءًا، لكنه ربما أشد تأثيرًا على المدى البعيد، ملف لا يُناقش كثيرًا، ولا يحظى بنفس القدر من الحساسية أو الاعتراض، رغم أن نتائجه قد تكون أعمق وأكثر تعقيدًا. الحديث هنا عمّا يجرى فى الغردقة، عروس البحر الأحمر، حيث يتشكل واقع جديد بهدوء لافت، تقوده فى معظمه جنسيات أوروبية واضحة، أبرزها الروسية والأوكرانية والألمانية والإنجليزية.

خلال السنوات الأخيرة، لم تعد الغردقة مجرد مقصد سياحى للأوروبيين الباحثين عن الشمس الدافئة والهروب من برد الشتاء القارس، خاصة من روسيا وأوكرانيا وألمانيا وإنجلترا. الصورة تغيّرت تدريجيًا. لم يعد الأمر يقتصر على متقاعدين يقضون بضعة أشهر قبل العودة إلى أوطانهم، بل أصبحنا أمام موجات استقرار شبه دائم لعائلات كاملة من هذه الجنسيات، جاءت بحقائبها وأطفالها، وبقرار واضح: الإقامة الطويلة، وربما الدائمة.

اللافت أن هذا التواجد، خصوصًا من الروس والأوكرانيين والألمان والإنجليز، لم يتوقف عند حدود الإيجار أو الإقامة المؤقتة، بل امتد إلى التملك. شقق، فيلات، عمارات، شاليهات، بل وحتى أراضٍ.. عملية شراء منظمة ومتزايدة، تعكس تحولا من "الزيارة" إلى "الترسخ". ومع هذا التوسع، ظهرت بنية موازية تدعم هذا الاستقرار: مدارس دولية تخدم هذه الجاليات، خدمات موجهة بلغاتهم، وأنشطة اقتصادية يديرها هؤلاء الوافدون أنفسهم. المفارقة التى تستحق التوقف، أن هذا التمدد – الذى تقوده بدرجة كبيرة الجنسيات الروسية والأوكرانية والألمانية والإنجليزية – يحدث فى ظل استفادة شبه كاملة من منظومة الدعم المحلي. نفس الوقود المدعوم، نفس الكهرباء، نفس الخدمات الصحية، بل وبيئة أعمال منخفضة التكلفة، مع إجراءات إقامة ميسّرة للغاية. النتيجة؟ تكلفة معيشة منخفضة، وفرص استثمار مفتوحة، دون التزامات تُذكر مقارنة بالمواطن المحلي.

هنا لا يتعلق الأمر بالاعتراض على وجود أجانب أو الاستثمار الخارجي، فمصر تاريخيًا بلد مفتوح ومتعدد. لكن الفارق يكمن فى غياب الإطار الواضح الذى ينظم هذا التواجد، خاصة مع تركزه فى جنسيات بعينها، ويحدد طبيعته: هل نحن أمام استثمار منضبط يخضع لقوانين دقيقة؟ أم أمام نمط من "التوطين الناعم" الذى يتشكل ببطء دون نقاش مجتمعى حقيقي؟

التجارب الدولية تُظهر أن مثل هذه التحولات، حين تقودها موجات استقرار من جنسيات محددة وبتزايد مستمر، إذا تُركت دون تنظيم، قد تخلق واقعًا ديموغرافيًا واقتصاديًا جديدًا يصعب التعامل معه لاحقًا. المسألة ليست فى جنسية القادم بحد ذاتها، سواء كانت روسية أو أوكرانية أو ألمانية أو إنجليزية، بل فى حجم وتأثير هذا التواجد، وفى قدرة الدولة على موازنته بما يحفظ مصالحها الاستراتيجية والاجتماعية.

الأمر لا يحتاج إلى تهويل أو خطاب تخويف، لكنه أيضًا لا يحتمل التجاهل. التخطيط المسبق، ووضع ضوابط واضحة للتملك والإقامة، وربط الامتيازات بالالتزامات، كلها أدوات ضرورية لضمان أن يظل الانفتاح مصدر قوة، لا مدخلًا لاختلالات غير محسوبة.

الغردقة اليوم تقدم نموذجًا مصغرًا لما يمكن أن يحدث عندما تتحرك التغيرات بصمت. والسؤال الحقيقى ليس: من يأتي؟ بل كيف يأتي، ووفق أى قواعد، ولأى غاية. لأن الدول لا تُفاجأ بالتغيرات الكبرى، بل تتشكل أمامها تدريجيًا.. حين تختار ألا تنظر جيدًا.

إبراهيم خالد

مى عبد الحميد: لم يتم تحديد موعد طرح إعلان «سكن لكل المصريين 9» حتى الآن

أكدت مى عبدالحميد، الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، أن وحدة الرصد والمتابعة بالصندوق رصدت مؤخرًا تداول أخبار ومواد إعلامية متعددة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تفيد بفتح باب الحجز لوحدات سكنية للمواطنين منخفضى الدخل ضمن المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين».

وفى هذا السياق، أوضحت الرئيس التنفيذى لصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، أن ما يتم تداوله غير دقيق، مشيرة إلى أن الصندوق يعتزم بالفعل طرح إعلان جديد «سكن لكل المصريين ٩» خلال عام ٢٠٢٦، إلا أنه لم يتم حتى الآن تحديد الموعد النهائى للطرح أو وضع الاشتراطات الخاصة به.

وأضافت أن الصندوق يلتزم بنهج ثابت يتمثل فى طرح إعلان كل عام، بما يتيح الفرصة أمام المواطنين للاستفادة من المبادرة الرئاسية «سكن لكل المصريين» والحصول على وحدة سكنية مناسبة.

وأشارت عبدالحميد إلى أن تحديد موعد الطرح يتم وفق أساليب علمية حيث يتم إجراء دراسة لاختيار التوقيت الأنسب للإعلان عن الطرح الجديد، موضحة أنه يجرى حاليًا دراسة مختلف عناصر المشروع، بما يشمل تكلفة تنفيذ الوحدات، تمهيدًا لتحديد أسعار البيع والاشتراطات المالية، ومن بينها قيمة الدعم النقدي، على أن يتم الإعلان عن موعد الطرح والتفاصيل كاملة فور الانتهاء من تلك الدراسات.

وناشدت عبدالحميد، المواطنين بالاعتماد على القنوات الرسمية التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وصندوق الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقاري، لمتابعة الأخبار الصحيحة والدقيقة بشأن الطروحات المختلفة الخاصة بالصندوق، وذلك للحد من انتشار الشائعات والمعلومات المغلوطة.

أميرة الشريف

الشهد

لا سقف للحرية

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 350 – السنة الرابعة عشرة
- الأربعاء – 15 أبريل 2026 م –
27 شوال 1447 هـ
10 صفحة - الثمن 5 جنيهات

مأساة

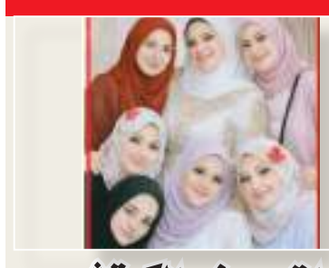

شهيدات مصنع الكوتشي 03

ثقافة

علي قطب: واقع يدعو للتشاؤم 08

رياضة

متى ينتهي احتكار قمة الدوري 09

"حصان طروادة" الاقتصادي..

شراكات إسرائيلية للإمارات تجعل استثماراتها تهديدا لأمن مصر القومي

رأس الحكمة أضخم صفقة استثمار أجنبي مباشر في مصر

شهدت وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعى هجوما غير مسبوق من إعلاميين و مسؤولين إماراتيين على مصر بسبب عدم تدخلها فى الحرب على إيران دفاعا عن الخليج، وسط حالة من وأذى، وكان الإمارات عندما استثمرت فى مصر كانت تتصدق على الشعب المصري، وواقع الأمر ان تلك الصفقات الاستثمارية الاماراتية كانت طعنا فى الأمن القومى المصرى و لازال هناك صمت يلفه الغموض، حول تسارع تلك الإستثمارات الإماراتية فى مصر بشكل غير مسبوق، محققة أرقاما قياسية تجاوزت ٣٥ مليار دولار فى صفقة "رأس الحكمة" وحدها. لكن خلف هذا الزخم الاستثماري، يبرز تساؤل جوهري: هل هذه الاستثمارات دعم لمصر ام خطر يهدد الأمن القومى المصري، هل الشركات الإماراتية شركات أخوة خالصة، أم انها خنجر فى قلب مصر و "واجهة" لتمرير نفوذ إسرائيلى إلى أعمق المناطق حساسية فيها؟

حذّر كثير من الخبراء الاقتصاديين والأمنيين من ظاهرة تصاعدية تُعرف باسم "التداخل الإقتصادى الإماراتى الإسرائيلي" وصفها البعض بأنها "حصان طروادة" الاقتصادي، حيث يتم إدخال تقنيات وشراكات ونفوذ إسرائيلى إلى مناطق سيادية مصرية تحت غطاء استثمارات عربية "مقبولة سياسياً".

الموانئ السيادية ثغرة فى المراقبة والبيانات

تتصدر شركة "موانئ دبى العالمية" (DP World) قائمة الكيانات المثيرة للجدل. فبينما تدير الشركة الإماراتية ميناء العين السخنة وموانئ أخرى استراتيجية على البحرين الأحمر والمتوسط، تكشف وثائق عن تعاون وثيق تحت الطاولة مع شركات إسرائيلية مثل "DoverTower" و"ZIM" للملاحة و"ترسانة إسرائيل" (Israel Shipyards).

الخطر الحقيقي، وفق تقارير استخباراتية، يتمثل فى إدخال تقنيات مراقبة وذكاء اصطناعى إسرائيلية لإدارة حركة السفن وأن بيانات تحركات السفن التجارية والعسكرية فى قناة السويس والبحر الأحمر قد تصبح مكشوفة أو قابلة للإختراق من قبل جهات إسرائيلية، وهو ما يمثل انتهاكا خطيراً للسيادة المصرية على أحد أهم شرايين الاقتصاد العالمي.

"ميد – ريد لاند بريدج": تهديد مباشر لقناة السويس

فى نموذج أوضح للشراكة المباشرة، تبرز شركة "ميد – ريد لاند بريدج" (MED-RED)، وهى كيان مشترك بين شركات إماراتية ومسؤولين إسرائيليين سابقين، وشركة EAPC المملوكة للحكومة الإسرائيلية. الهدف المعلن للشركة هو نقل النفط عبر خط أنابيب يربط إيلات بعسقلان، متجاوزا قناة السويس.

الخطر هنا مزدوج: الأول، يتمثل فى سحب حركة الترانزيت من القناة، مما يضرب مباشرة أحد أهم مصادر الدخل القومى المصري. والثاني، أن التنسيق الإماراتى لهذا المشروع يعمل فى "العمق الحيوي" المصري، ويشكل سابقة خطيرة لإنشاء بدائل برية تضعف الأهمية الجيوسياسية لمصر.

الذكاء الاصطناعى و البيانات السيادية: ثغرة رقمية مفتوحة

شركة G٤٢ الإماراتية الرائدة فى الذكاء الاصطناعى والحوسبة السحابية، والتى ترتبط بشراكات استراتيجية مع شركة "رافائيل" (Rafael) الإسرائيلية للصناعات الدفاعية، توسع بقوة فى مصر ضمن مشاريع "التحول الرقمي" والصحة الرقمية والبيانات الضخمة.

يحذر مراقبون من أن إدارة البنية التحتية المعلوماتية المصرية، والبيانات السيادية الحساسة للمواطنين، عبر أنظمة مطورة بشراكة إسرائيلية، يجعلها عرضة للاختراق أو التأثير الخارجي، خاصة فى ظل غياب الشفافية حول طبقات التشغيل والتشفير.

قطاع الطاقة: رهينة للتحالف الإماراتى الإسرائيلي

رغم أن شركة "شيفرون" أمريكية، إلا أن دخول "مبادلة للطاقة" الإماراتية كشريك فى حقل "تمار" الإسرائيلى للغاز، إلى جانب التنسيق الوثيق فى "منتدى غاز شرق المتوسط"، يخلق شبكة مصالح معقدة. الاستثمارات الإماراتية فى قطاع الغاز المصرى وبنية الإسالة (فى إدكو ودمياط) تجعل استقرار الطاقة فى مصر مرهونا باستمرار تدفق الغاز الإسرائيلى المول والمدار برأس مال إماراتي، مما يضع القرار المصرى فى واحدة من أكثر الملفات حساسية تحت ضغط خارجى مزدوج.

سيناء والقناة: الاستثمار كغطاء أمني

تشير تقارير إلى أن الاستثمارات الإماراتية فى شمال سيناء، وتلك التى تديرها شركة "EDGE" الإماراتية للصناعات الدفاعية بالتعاون مع "إلبيت سيستمز" (Elbit Systems) الإسرائيلية، تدخل أحياناً تحت مسميات "تأمين المنشآت الحيوية" أو "أنظمة المراقبة الحدودية".

الواجهة إماراتية، لكن التكنولوجيا والرقابة السيبرانية إسرائيلية، مما يثير مخاوف من استخدام هذه المشاريع لخدمة رؤية إسرائيلية فى سيناء أو ما يتعلق بـ"اليوم التالي" فى قطاع غزة، على حساب الدور المصرى التقليدي.

استراتيجية "الاندماج الهادئ" وتآكل السيادة

يجمع المحللون على أن هذه الشركات تتبع استراتيجية "الاندماج الهادئ"؛ حيث لا يظهر العلم الإسرائيلى فى الأوراق الرسمية المسجلة فى مصر، بل تتصدر الأسماء الإماراتية الكبرى، بينما يظل "العقل التقني" و"الشريك الربحي" إسرائيلياً.

يحذر التقرير من أن استمرار هذا النمط من الاستثمار دون رقابة مشددة على الشريك التقنى والبيانات والمناطق المستهدفة، قد يؤدى إلى مشكلات عدة بينها:

اولا: تآكل السيادة الاقتصادية وتحول الدولة من مالك للأصول إلى مجرد منظم.

ثانيا: اختراق معلوماتى للبيانات السيادية والعسكرية.

ثالثا: الارتهان للقرار السياسى الإماراتى الإسرائيلى فى ملفات إقليمية حساسة كليبيا والسودان وغزة.

تؤكد الحكومة المصرية فى كل مناسبة أن هذه الصفقات هى "شراكات استثمارية" ضرورية لإنقاذ الاقتصاد من أزمة السيولة الدولارية. لكن التقرير يخلص إلى أن الثمن السياسى والاستراتيجي الذى قد تدفعه مصر جراء تحول أراضيها إلى ساحة لتنفيذ أجندات إسرائيلية عبر واجهات إماراتية، هو ثمن باهظ قد يفوق أى مكاسب مالية قصيرة الأجل. ويطالب تقرير مهم بمراجعة شاملة لبنود الشفافية والأمن السيبرانى والشركاء التقنيين فى جميع العقود الاستثمارية مع الكيانات الإماراتية.

خطة مقترحة للتخلص من شبكة الاختراق الاقتصادي

التخلص من شبكة التغلغل الاقتصادى المعقدة هذه يتطلب استراتيجية وطنية شاملة تجمع بين الإصلاح الهيكلى للداخل والمناورة الذكية فى الخارج. الأمر ليس مجرد "إلغاء عقود"، بل هو عملية استعادة تدريجية للسيادة الاقتصادية. ويقترح الخبراء المسارات التالية:

أولا: المسار القانونى والتشريعي: سد الثغرات

• مراجعة "بند الحصانة": مراجعة العقود التى تمنح المستثمرين الأجانب حصانة ضد الملاحقة القضائية المحلية، خاصة فى صفقة رأس الحكمة.

• قانون "الأصول السيادية": تشريع يمنع بيع أو منح حق إدارة الأصول التى تمس الأمن القومى (الموانئ، المطارات، قناة السويس، شركات الطاقة) لأى جهة أجنبية تتجاوز حصتها ٢٥٪، مع حظر "إعادة البيع" لطرف ثالث دون موافقة البرلمان والأجهزة السيادية.

• والنقطة الأهم هى قاعدة "المالك الحقيقي" و التى يتم العمل بها فى العديد من دول العالم لإلزام أى شركة أجنبية تعمل فى قطاعات حيوية بالإفصاح الكامل عن المستفيد النهائى (Beneficial Owner)، لمنع اختباء الشركات الإسرائيلية خلف واجهات إماراتية.

ثانيا: المسار الاقتصادى الهيكلى تقليل الاحتياج

زيادة الإنتاج و تفكيك "اقتصاد الديون": السبب الرئيسى لهذا التوغل هو حاجة مصر الملحة للدولار.

و الحل الجذرى لكل تلك المشكلات هو جدولة الديون ووقف سياسة الاقتراض بضمان الأصول.

و دعم "الظهير الوطني": تشجيع القطاع الخاص المصرى الحقيقى على الدخول فى هذه الاستثمارات كبديل للمستثمر الأجنبي، وتسهيل التمويل البنكى له بدلا من بيع الأصول للخارج.

• تنويع الحلفاء: كسر "الاحتكار الإماراتي" للاستثمارات من خلال فتح الباب لشركات من الصين وروسيا والاتحاد الأوروبى فى القطاعات الحيوية نفسها، لخلق توازن دولى يمنع انفراد طرف واحد بالقرار.

ثالثا: المسار الأمنى والتقنى و مواجهة التجسس الرقمي

تأمين البيانات عن طريق إنشاء مراكز بيانات (Data Centers) وطنية بالكامل لإدارة عمليات الموانئ والاتصالات والقطاع الصحي، ومنع شركات مثل G٤٢ من الوصول إلى "العمود الفقري" للمعلومات المصرية.

الأمن السيبرانى الوطنى بالاعتماد على برمجيات وأنظمة تشفير محلية الصنع أو مفتوحة المصدر (Open Source)، بعيداً عن التقنيات التى تشترك فيها شركات الدفاع الإسرائيلية.

رابعاً: المسار الجيوسياسي: استعادة الدور الإقليمي

من خلال إحياء دور قناة السويس وإحياء مشروع بناء "كيان لوجستى عالمي" مصرى خاص ينافس الموانئ الإقليمية، ورفض أى مشاريع تربط البحرين الأحمر والمتوسط تتجاوز السيادة المصرية.

و تعزيز العمق العربى الموازي: تعزيز التعاون الاقتصادى مع دول لا تتقاطع مصالحها بالضرورة مع الأجندة الإسرائيلية الحالية، لخلق كتلة اقتصادية ضاغطة.

خامساً: عدم اغفال الرقابة الشعبية والبرلمانية والشفافية المطلقة

يجب عرض كل صفقة كبرى (مثل رأس الحكمة أو صفقات الموانئ) على لجنة من الخبراء الوطنيين والبرلمان فى جلسات علنية، لتوضيح الأبعاد الأمنية قبل الاقتصادية.

تفعيل "صندوق سيادي مصري" حقيقي: يهدف لاسترداد الأصول المبيعة تدريجياً عبر شراء حصصها مرة أخرى عندما تتحسن المؤشرات الاقتصادية.

الخروج ممكن

الخروج من شبكة الاختراق هذه ليس مستحيلاً، لكنه يتطلب إرادة سياسية تضع "الأمن القومي" فوق "السيولة النقدية المؤقتة". مصر تمتلك القدرة البشرية والجغرافية، لكنها تحتاج إلى إدارة تحول الأصول من "سلع للبيع" إلى "أدوات للقوة".

ويبقى السؤال الأهم الذى يطرحه الخبراء: هل القطاع الخاص المصرى الحالى قادر على منافسة هذه الصناديق السيادية الضخمة إذا أتيحت له الفرصة؟ الإجابة تتوقف على قرارات سياسية تتخذ اليوم، وليس غداً.

اللهم بلغت اللهم فاشهد

بقلم: إلهام عبدالعال

"دعونا نرَى ماذا سيحدث"

□لمد ٢١ ساعة من المفاوضات المباشرة لم تتكلل محادثات أميركا وإيران فى إسلام آباد بالنجاح. تشبه هذه المفاوضات تاريخيا إلى حد كبير مفاوضات الجزائر عام ١٩٨١. ففى تلك المفاوضات أيضا، كان أحد البنود الرئيسية يتعلق بالأصول الإيرانية المجمدة فى أميركا، وهو نفس البند المطروح فى مفاوضات ٢٠٢٦. الأمر الذى كان محل نزاع فى "الاتفاق النووي"، والذى أشار ترامب إليه باستمرار فى خطاباته، بأن باراك حسين أوباما أعطى إيران أموالاً نقدية، فى حين أنه أفرج فقط عن أرباح الأصول الإيرانية.

بعد اتفاقية الجزائر، تم إطلاق سراح الرهائن الأميركيين، لكن أميركا لم تلتزم بنصوص الاتفاقية ولم تفرج عن الأصول الإيرانية التى بلغت قيمتها حوالى ١٢٠ مليار دولار. ويبقى السؤال الدائم: لماذا تحتجز أميركا هذه الأصول كرهينة لنحو نصف قرن، ورغم تعاقب الحكومات الديمقراطية والجمهورية، لا تزال تصر على عدم إعادة هذا المال الذى لا يمثل رقماً كبيرا فى الاقتصاد الأميركي؟ لم يكن الجانب الاقتصادى الجوهر الرئيسى لهذه المفاوضات، لكنه يمثل جانبا رمزيا.

•••

أظهرت هذه الحرب كيف أن نماذج الذكاء الاصطناعى عاجزة أمام الاحتمالات المستقبلية الممكنة، ولا تستخلص النتائج إلا من خلال دراسة الماضي، بل ماضى التاريخ المعاصر فقط. إن مقارنة الحرب الأخيرة مع إيران (التى استخدمت دائما الجغرافيا كعامل صمود عبر التاريخ) بالحروب التى خاضتها أميركا خلال هذا القرن، ليست مقارنة مكتملة. لا تشبه إيران يوغوسلافيا إلا قليلا، ولا تشبه العراق إلا قليلا، ولا تشبه أفغانستان إلا قليلا، رغم إصرار نماذج الذكاء الاصطناعى على التشابه الكبير لهذه الحرب الأميركية الجديدة مع حروب الثلاثة عقود الماضية. السبب ليس فقط محدودية البيانات، بل أيضاً محدودية الخيال فى بناء سيناريوهات المستقبل. ويبدو أن غطرسة أميركا الذاتية أثرت أيضاً على نماذج الذكاء الاصطناعى الأميركية الصنع.

•••

خط أنابيب إيلات – عسقلان فى إسرائيل، الذى تم بناؤه باستثمارات إيرانية فى عهد الشاه، أصبح الآن أحد المنافسين الرئيسيين لمضيق هرمز فى نقل الطاقة. لكن أهمية مضيق هرمز لا تقتصر على نقل الطاقة فقط، فثلث الهيليوم، و١٠٪ من الألومنيوم، و٢٠٪ من الأسمدة النيتراتية الزراعية، و٣٠٪ من الغاز المسال فى العالم تمر عبر هذا المضيق، ولا توجد إمكانية لإنشاء خطوط أنابيب أو طرق بديلة لهذه السلع على المدى القصير والمتوسط.

أظهرت تغريدة إيلون ماسك مدى اعتماد المستقبل التكنولوجى للعالم على هذا المضيق، وإذا لم يعد إلى ما كان عليه قبل الحرب، فستحدث تأخيرات خطيرة فى التقدم العالمى فى مجالات الذكاء الاصطناعى والسيارات ذاتية القيادة والسفر إلى الفضاء. لقد أوقفت هذه الحرب مسيرة الحضارة الإنسانية. ما منحته هذه الحرب لإيران هو وعى ذاتى بقدراتها على التدخل الدولي، وحوّلها من لاعب إقليمى إلى لاعب دولي.

لا تريد أميركا تصديق هذه هى الصورة لأنها لم تفكر بها مسبقا، ولم ترد فى نماذج الذكاء الاصطناعي. هذه ليست صورة علمية للحرب، بل هى الصورة الحقيقية، وإذا لم تعترف بها أميركا، فلن يؤدى ذلك فقط إلى تعقيد المفاوضات وإطالتها، بل سيجعل البشرية تنتظرها.

•••

معهد موسيقى لأحد أصدقائى تعرض لقصف صاروخى فى هذه الحرب، و دُمّرت جميع آلات متجره، فجلس وسط الأنقاض عازفاً على الكمانجة. أظهرت هذه الحرب أن الفن والعلاقات الثقافية لم يعودا عاملين مؤثرين فى الحوار بين الثقافات، ولا نملك القدرة على تقريب السياسيين من بعضهم البعض. لا يمكننا جعل الناس يشعرون بأنهم يعيشون فى قرية عالمية واحدة. لقد عدنا إلى الوراء، إلى عالم يشبه بداية القرن العشرين، حيث لا تزال الدول الكبيرة تعكس صورة استعمارية عن نفسها، والدول الصغيرة مضطرة ومن أجل البقاء أن تنتظم مثل الطوائف الدينية: جامدة، متعصبة، ومعتمدة على جغرافية البقاء.

من المؤكد أن إنقاذ الطيار الأميركى من إيران سيتحول إلى أفلام ومسلسلات، أستطيع أن أتخيل كيف ستُفسر المشاهد التى يطلق فيها السكان المحليون النار من بنادقهم "البرنو" على طائرات "بلاك هوك" الأميركية على أنها استعارة لتخلف الشعب الإيراني، لكن هذه هى الصورة الحقيقية لشعب يعرف مكانه فى التاريخ ويرفض الاستسلام.

•••

عدم قدرة أكبر دولة فى العالم على رسم مستقبلها فى الحرب أو المفاوضات جعلنا ننتقل من عبارة "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة" إلى عبارة "دعونا نرَى ماذا سيحدث". يردد ترامب باستمرار "دعونا نرَى ماذا سيحدث". هذه العبارة لا تنبع من إحاطة كاملة بالموقف، بل هى علامة على اليأس، وإعادة تسليم العالم للقدر، كما كان الحال فى اليونان القديمة. الإنسان أمام قدر كتبته عليه الآلهة. ولكن إذا نظرنا إلى الأمر من منظور يونانى أيضاً، فإن أكثر أشكال إنهاء هذه الحرب عدالة هو نهاية الشرّ المطلق فى هذه الحرب أى نتيجاهو بموت مخز. قد يُفسر هذا على أنه رومانسى أو درامى أو لاهوتّي، لكنه الشكل الوحيد الذى سيحقق به العالم توازنه اللاحق.

بقلم: محمد طلوعي
روائى إيراني
ترجمة: فرزدق الأسدي

سعر النسخة فى الدول العربية الكويت ٤٠٠ فلس - السعودية ٤ ريالات - البحرين ٤٠٠ فلس - قطر ٤ريالات - الامارات ٤ دراهم - عمان ٤٠٠ بيزة - الأردن ٤٠٠ فلس - تونس ٦٠٠ مليم - فلسطين ٠,٣ دولار - لبنان ١٥٠٠٠ليرة - اليمن ٤٠ ريال- المملكة المتحدة ٢ جيك